قال تعالي

وَ ﴿ جَعِّلْنَا اللَّا يُلَ وَالذَّهَارَ آيَتَيْنَ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّايْلِ وَجَعِّلْنَا آيَةَ الذَّهَارِ مُرْصِرَةً لِتَبْتَعُوْا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوْا عَدَدَ السِّنِينَ وَالحِسَابَ مُبْصِرَةً لِتَبْتَعُوْا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوْا عَدَدَ السِّنِينَ وَالحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تُقْصِيلاً }

صدق الله العظيم سورة الإسراء آيه رقم (12)

الإهداء

إلى والدتي المنونة أطال الله عمرها الله عمرها الله عمرها أمد الله في عمره أمد الله في عمره الى أخواني وأخواتي تبت الله خطاهم إلى زملائي وزميلاتي إلى زملائي وزميلاتي

عبد العال إبراهيم علي

شكر وتقدير

انطلاقا من الشكر والعرفان بالجميل، فانه يسرني ان أتقدم بخالص الشكر والامتنان الى أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور هلال يوسف صالح الذي مدني من منابع علمه الكثير، وحمدا لله بان يسره في دربي ويسر به امرى وعس الله ان يطيل ويمد عمره ليبقى نبراسا في نور العلم والمعرفة.

واتقدم بالشكر الى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا متمثلة فى كل من مديرها وعميد كلية الدراسات العليا وعميد كلية الدراسات التجارية.

كما اتقدم بجزيل الشكر الى الأساتذة الأعضاء فى لجنة المناقشة على ما تكبدوه من عناء فى قراءة رسالتي المتواضعة وأغناها بمقترحاتهم القيمة.

ملخص الدراسة

يعتبر إصدار معايير محاسبية دولية من أهم إنجازات علم المحاسبة لأنها تساعد على توحيد الممارسات والمعالجات المحاسبية بين كافة الدول، ويمثل معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض من اهم هذه المعابير المحاسبية الدولية لأنه يؤدى إلى إنتاج معلومات محاسبية تلبي احتياجات متخذي القرارات الاقتصادية الرشيدة. وقد هدفت الدراسة الى معرفة إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في السودان، والتعرف على اثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي في الإفصاح والعرض للقوائم المالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي المعتمد على المصادر الميدانية، والمنهج الاستنباطي المعتمد على الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية التي لها صلة بموضوع الدراسة. واشتملت الدراسة على ثلاثة فصول، الفصل الأول تتاول ملامح نشأة معايير المحاسبة الدولية، الفصل الثاني تناول مفاهيم القوائم المالية والإفصاح والعرض وفق المعيار المحاسبي الدولي ، والفصل الثالث تعرض لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها، إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض يؤدي الى زيادة التبادل التجاري وتدفق الأموال من الداخل والخارج الى المنشات المحلية، والقوائم المالية التي يتم إعدادها وفق المعيار المحاسبي الدولي الإفصاح والعرض تكون أكثر مصداقية وشفافية وتتتج عنها معلومات محاسبية ملائمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة، ومعايير المحاسبة الدولية تتوافق مع الظروف البيئية للمنشات والمؤسسات السودانية، والزام الجهات المهنية والسلطات الحكومية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية التي تتجها القوائم المالية.

وقد أوصت الدراسة على ضرورة تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض لانه يؤدي الى زيادة التبادل التجاري وتدفق الأموال من الداخل والخارج للمنشات المحلية، والعمل على توحيد عملية الإفصاح والعرض، والعرض في القوائم المالية للمنشات السودانية من خلال تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الإفصاح والعرض، والاهتمام بتطبيق معابير المحاسبة الدولية لانها تؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مع ضرورة وجود جمعيات مهنية تقوم بتنظيم السياسات المحاسبية في السودان، والعمل على التوسع في الإفصاح عن الموارد البشرية والمسئولية الاجتماعية في القوائم المالية.

Abstract

The issuing of international accounting standards (IAS) is viewed as the most important achievement made by accounting. This is because it helps in unifying the accounting practices and dealings in all the countries around the world. However, disclosure and presentation are the most important international accounting standards (IAS) simply because they lead to generation of accounting information that meet the needs of sound economic decision making.

They study also aims at investigating the possibility of applying the (IAS) in the Sudan find out impact of applying (IAS) the disclosure and presentation in the financial statement.

The study has adopted the inductive method based on the information obtained from the field, where as, the deductive method is based on text books, reference books, periodicals and scientific papers related to research topic.

The study consists of three chapters, chapter one tackles the features of (IAS) development. In chapter two, the concept of financial statements has been considered, disclosure and presentation have been dealt with as well according to (IAS), while in chapter three the data analysis and the testing of the validity of the hypotheses have been reviewed.

The research has arrived at the following findings: The application of (IAS) disclosure and presentation give rise to an increase in trade exchange and fund flow from external and internal firms, the financial statements are prepared according to (IAS), that is disclosure and presentation which are characterized by credibility and transparency that in turn result in good accounting information, which can be depended upon in making decisions. The (IAS) match with environmental condition of the Business Corporation, and Sudanese institutions, the professional

bodies and government authorities should be imposed to apply the (IAS) so as to improve the quality of accounting information that are generated by the financial

statements.

The study has recommended that there is need to apply (IAS): disclosure and presentation so as to boost the trade exchange and increase fund flow from external and internal firms and the process of disclosure and presentation should be unified in the financial statements; in the Sudanese firms through the application of (IAS)that is disclosure and representation; the emphasis should be placed on application of (IAS) because it leads to improvement in the quality of accounting information in the financial statements coupled with a need to create professional bodies which prepare the accounting information in the Sudan and work to expand disclosure so as to include disclosure of human resources and social responsibility of the financial statements.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
ĺ	اية قرانية
ب	اهداء
ج	شكر وتقدير
٦	ملخص الدراسة
ھ	Abstract
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس القوائم
ط	قائمة الجداول
اک	قائمة الاشكال
م	المقدمة
م	مشكلة الدراسة
ن	اهمية الدراسة
ن	أهداف الدراسة
ن	فرضيات الدراسة
ن	منهجية الدراسة
ن	حدود الدراسة
س	خطة الدراسة
<u>و</u>	الدراسات السابقة
	الفصل الأول: نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية
2	المبحث الأول:التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية
9	المبحث الثاني:توحيد معايير المحاسبة الدولية
18	الفصل الثاني:مفاهيم القوائم المالية والإفصاح والعرض وفق المعيار المحاسبي الدولي
19	المبحث الأول:مفاهيم قائمة الدخل وقائمة المركز المالي
34	المبحث الثاني:مفاهيم قائمة التغير في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي
41	المبحث الثالث:الإفصاح والعرض وفق المعيار المحاسبي الدولي
46	الفصل الثالث:الدراسة الميدانية - الشركات المساهمة العامة السودانية
47	المبحث الأول:عينة وأداة الدراسة
56	المبحث الثاني:تحليل البيانات

72	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
	النتائج والتوصيات
88	النتائج
89	التوصيات
90	قائمة المراجع
94	الملاحق

فهرس القوائم

رقم	اسم القائمة	رقم
الصفحة		القائمة
22	نموذج قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة	1
23	نموذج قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة	2
25	نموذج قائمة الدخل لشركة محدودة وفق للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1) عرض القوائم	3
	المالية	
26	نموذج قائمة الدخل لبنك وفق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	4
30	نموذج قائمة المركز المالي لشركة محدودة وفق للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1) عرض	5
	القوائم المالية	
32	نموذج قائمة المركز المالي لبنك وفق للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1) عرض القوائم المالية	6
38	نموذج قائمة التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية بالطريقة المباشرة	7
38	نموذج قائمة التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية بالطريقة غير المباشرة	8
39	نموذج قائمة التدفق النقدي لشركة محدودة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم(7) التدفقات	9
	النقدية	
40	نموذج قائمة التدفق النقدي لبنك وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) التدفقات النقدية	10

قائمة الجداول

رقم	اسم الجدول	رقم
الصفحة		الجدول
48	التوزيع التكراري وفق المؤهل العلمي	1
49	التوزيع التكراري وفق التخصص	2
50	التوزيع التكراري وفق سنوات الخبرة	3
51	التوزيع التكراري وفق المركز الوظيفي	4
52	التوزيع التكراري وفق المؤسسات او الشركات التي يعملون بها	5
56	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض	6
	يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري وتدفق الأموال من الداخل والخارج للمؤسسات والمنشآت	
	المحلية	
57	التوزيع التكراري الإجابات المبحوثين حول انه يمكن توحيد عملية الإفصاح والعرض في القوائم	7
	المالية للمنشآت العاملة في السودان عن طريق تطبيق المعيار الدولي الإفصاح والعرض في	
	القوائم المالية	
68	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول إلزام الجهات المهنية والسلطات الحكومية	8
	للمؤسسات المختلفة بتطبيق معيار المحاسبي الدولي يزيد من فعالية الإفصاح والعرض	
69	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تطبيق معابير المحاسبة الدولية يمكن من إجراء	9
	المقارنات في القوائم المالية للمنشآت المختلفة	
60	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول انه من الصعوبة تطبيق معايير محاسبية موحدة في	10
	السودان لاختلاف الظروف البيئية والاجتماعية المختلفة	
61	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول القوائم المالية التي يتم إعدادها رفقاً لمعيار	11
	المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض تكون أكثر مصداقية وشفافية	
62	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض	12
	ينتج عنه معلومات ملاءمة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات	
63	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض	13
	يمكن المستخدمين من معرفة التغير في القوائم المالية	
64	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول استخدام معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض	14
	يزيد من سرعة الحصول على المعلومات من القوائم المالية	
65	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح	15
	والعرض يجعل القوائم المالية مضللة	

16	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح	66
	والعرض في السودان يودي إلى تباين واختلاف في الممارسات والمعالجات المحاسبية	
	المستخدمة في الإفصاح والعرض في القوائم المالية	
17	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول معايير المحاسبة الدولية تتوافق مع الظروف البيئية	67
	للمنشآت والمؤسسات السودانية	
18	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تعدد استخدام المعابير المحاسبية في المؤسسات	68
	والمنشآت المحلية والأجنبية العاملة في السودان يؤدي إلى تعدد الممارسات والمعالجات	
	المحاسبية المستخدمة في الإفصاح والعرض في القوائم المالية.	
19	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى توحيد	69
	الممارسات والمعالجات والطرق المستخدمة في الإفصاح والعرض في القوائم المالية	
20	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في كافة	70
	المنشآت السودانية يعود إلى عدم وجود جهة تقوم بتنظيم السياسات المحاسبية.	
21	نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق للإجابات على الأسئلة (1-5)في الاستبيان	72
22	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين آراء المبحوثين بخصوص ان تطبيق معيار	75
	المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض يعمل على توحيد عملية الإفصاح للقوائم المالية للمنشات	
	العاملة في السودان	
23	نتائج اختبار مربع كأي لدلالة الفروق للإجابات على الأسئلة (6-10)في الاستبيان	77
24	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين آراء المبحوثين بخصوص القوائم المالية التي	79
	يتم إعدادها وفق المعيار المحاسبي الدولي الإفصاح والعرض تكون أكثر مصداقية وشفافية	
25	نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق للإجابات على الأسئلة (11-15)في الاستبيان	81
26	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين آراء المبحوثين بخصوص عدم تطبيق معيار	84
	المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض في السودان يؤدي الى تباين واختلاف في الممارسات	
	والمعالجات المحاسبية المستخدمة في الإفصاح والعرض في القوائم المالية	
27	نتائج تحقق فرضيات الدراسة	86
		1

قائمة الاشكال

رقم	اسم الشكل	رقم
-----	-----------	-----

الصفحة		الشكل
48	التوزيع التكراري وفق المؤهل العلمي	1
49	التوزيع التكراري وفق التخصص	2
50	التوزيع التكراري وفق سنوات الخبرة	3
51	التوزيع التكراري وفق المركز الوظيفي	4
52	التوزيع التكراري وفق المؤسسات او الشركات التي يعملون بها	5
57	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض	6
	يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري وتدفق الأموال من الداخل والخارج للمؤسسات والمنشآت	
	المحلية	
58	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول انه يمكن توحيد عملية الإفصاح والعرض في القوائم	7
	المالية للمنشآت العاملة في السودان عن طريق تطبيق المعيار الدولي الإفصاح والعرض في	
	القوائم المالية	
59	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول إلزام الجهات المهنية والسلطات الحكومية	8
	للمؤسسات المختلفة بتطبيق معيار المحاسبي الدولي يزيد من فعالية الإفصاح والعرض.	
60	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية يمكن من إجراء	9
	المقارنات في القوائم المالية للمنشآت المختلفة.	
61	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول انه من الصعوبة تطبيق معايير محاسبية موحدة في	10
	السودان لاختلاف الظروف البيئية والاجتماعية المختلفة	
62	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً لمعيار	11
	المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض تكون أكثر مصداقية وشفافية.	
63	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض	12
	ينتج عنه معلومات ملاءمة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.	
64	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض	13
	يمكن المستخدمين من معرفة التغير في القوائم المالية	
65	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول استخدام معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض	14
	يزيد من سرعة الحصول على المعلومات من القوائم المالية.	
66	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح	15
	والعرض يجعل القوائم المالية مضللة	
67	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح	16
	والعرض في السودان يـؤدي إلى تبـاين واخـتلاف في الممارسـات والمعالجـات المحاسبية	
	المستخدمة في الإفصاح والعرض في القوائم المالية.	

ĺ

68	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول معايير المحاسبة الدولية تتوافق مع الظروف البيئية	17
	للمنشآت والمؤسسات السودانية	
69	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تعدد استخدام المعايير المحاسبية في المؤسسات	18
	والمنشآت المحلية والأجنبية العاملة في السودان يؤدي إلى تعدد الممارسات والمعالجات	
	المحاسبية المستخدمة في الإفصاح والعرض في القوائم المالية.	
70	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى توحيد	19
	الممارسات والمعالجات والطرق المستخدمة في الإفصاح والعرض في القوائم المالية	
71	التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين حول عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في كافة	20
	المنشآت السودانية يعود إلى عدم وجود جهة تقوم بتنظيم السياسات المحاسبية.	
87	التوزيع التكراري لنتائج تحقق فرضيات الدراسة	21

المقدمة

تعد المحاسبة من الأدوات الأساسية لتوفير المعلومات المناسبة والملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية للمستفيدين منها ونسبة لتباين واختلاف المعلومات التي توفرها المحاسبة نتيجة لاختلاف الطرق والمعالجات من قبل المنشات كان لابد من وجود معايير تحكم هذه العمليات والمعالجات المالية لذلك تم إصدار عدد من المعايير منها معيار عرض القوائم المالية للمساعدة في عمليات المقارنة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. يتميز هذا العصر بانه عصر المعلومات والتكتلات الإقليمية والدولية وتوجه المؤسسات الاقتصادية الى دمج أعمالها وتوجه مؤسسات القطاع العام الى تحويل هذه المؤسسات الى القطاع الخاص او ما يسمى بعصر الخصخصة وزادت الأسواق المالية اتساعا، وتضاعفت المعاملات التجارية بين شركات الأعمال، وانتشرت الشركات الدولية في جميع دول العالم ونتيجة لما سبق زادت الأهمية النسبية للبيانات المالية المنشورة في القوائم المالية كمصدر للمعلومات.

ان معايير المحاسبة الدولية توفر الى حد كبير المتطلبات الأساسية لإعداد وعرض القوائم المالية وخاصة معيار العرض والإفصاح الذي يوفر المعلومات التى يحتاجها المستثمر المحلى والأجنبي نتيجة لتطبيق هذه المعايير وجاءت تلك المعايير نتيجة جهد كبير ومكثف من لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تم إنشاؤها عام 1973 وتضم في صفوفها مندوبين لهيئات المحاسبة المهنية وخبراء على قدر كبير من الكفاءة المهنية ،وتحوز تلك المعايير على قبول معظم الهيئات والمنظمات المهنية المتواجدة في دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء وعليه أصبحت معايير المحاسبة الدولية موجه لاغنى عنها ،يسترشد بها المهنيون في دول العالم وبوجه الخصوص دول العالم الثالث ،حيث لا يوجد في هذه الدول معايير محاسبية محلية كافية تحكم الممارسات المهنية فيها.

يعتبر السودان من ضمن الدول التي لا توجد بها معايير محاسبية كافية تحكم الممارسات المحاسبية.وتطبيق مثل تلك المعايير وخاصة معيار عرض القوائم المالية الذي يساعد على تدفق الاستثمارات المحلية والدولية،و لا يترك المجال أمام الشركات المحلية والدولية لاختيار الطرق والممارسات التي تتلاءم معها وتحقق أهدافها الخاصة.

مشكلة الدراسة

تتحصر مشكلة الدراسة في الاتي:

1. ضعف دور المنظمات والجمعيات المهنية بالسودان في إيجاد معايير محاسبية محلية يترك المجال أمام الشركات المحلية والدولية داخل السودان باستخدام الطرق والممارسات المحاسبية التي تتلاءم مع مصالحها.

2. الاختلاف والتباين في الإفصاح وعرض القوائم المالية باستخدام طرق مختلفة يؤدى الى تباين واختلاف في نوعية وكمية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مما يصعب مقارنتها.

3. غياب دور السلطات الحكومية في إصدار التعليمات الملزمة باستخدام معايير المحاسبة الدولية عن طريق دعم المنظمات والجمعيات المحلية التي تساعد في معالجة المشاكل الناتجة عن اختلاف التطبيق.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاتي:

1.دراسة إمكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي في الإفصاح والعرض للقوائم المالية.

2. تمكن الشركات السودانية من مواكبة التطورات في معايير المحاسبة الدولية.

3. توفر مناخ استثماري جيد للمستثمرين المحليين والأجانب بإنتاج معلومات ملائمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

4. تطبيق معايير المحاسبة الدولية توفر جهد كبير كان سيبذل لإصدار معابير محلية.

أهداف الدراسة

تحقق الدراسة الأهداف التالية:

1.إمكانية تطبيق معايير المحاسبة في السودان مما يؤدي الى توحيد الطرق والممارسات بين المنشات المحلية والأجنبية.

2. بيان دور المعيار المحاسبي الدولي الإفصاح والعرض في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

3.معرفة فائدة إعداد القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي الإفصاح والعرض.

4. بيان اثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي في الإفصاح والعرض للقوائم المالية.

فرضيات الدراسة

يختبر الباحث الفرضيات التالية:

1. تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض يعمل على توحيد عملية الإفصاح والعرض للقوائم المالية للمنشات العاملة في السودان.

2. تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض يؤدي الى مصداقية وشفافية القوائم المالية وبالتالي إنتاج معلومات يمكن الاعتماد عليها بأجراء المقارنات.

3.عدم وجود معايير محاسبية داخل السودان يؤدى الى تباين واختلاف فى الممارسات والمعالجات والطرق المستخدمة فى الإفصاح والعرض فى القوائم المالية فى السودان.

منهجية الدراسة

يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج التحليلي ألوصفي في سبيل جمع مادة الدراسة والمعلومات من المصادر الأولية ممثلة في الملاحظة والمقابلة والاستبيان والإطلاع على الكتب والمراجع والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الاتي:

الحدود المكانية: الشركات المساهمة العامة السودانية

الدراسات السابقة

خطة الدراسة

قسم الباحث هذه الدراسة الى الفصول والمباحث التالية:

الفصل الأول: نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الأول: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية.

المبحث الثاني: توحيد معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثاني:مفاهيم القوائم المالية والإفصاح والعرض وفقا لمعيار المحاسبة الدولي.

المبحث الأول:مفاهيم قائمة الدخل والمركز المالي.

المبحث الثاني: مفاهيم قائمة التغير في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي.

المبحث الثالث: الإفصاح والعرض للقوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية - الشركات المساهمة العامة السودانية.

المبحث الأول:عينة وإداة الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

الدراسات السابقة

1.دراسة عبد الله أحمد طه،1998، (أثر الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية)⁽¹⁾

تتاولت الدراسة مفهوم الإفصاح في الفكر المحاسبي وطرق ومتطلبات الإفصاح والأهمية النسبية لها وتطرقت إلى إظهار وتوضيح أهم مصادر ونوعية المعلومات التي يستغيد منها المستثمر لاتخاذ القرار وتقويم الإفصاح المحاسبي في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

تعرضت الدراسة لمشكلة عدم توفر المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية في القوائم المالية التي تعدها الشركات المساهمة وهي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بالإضافة لعدم وجود قوانين ملزمة لحدود الإفصاح في القوائم المالية مما يؤدى الى أنتاج وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بطريقة غير ملائمة وكافية لاحتياجات المستخدمين في سوق الخرطوم للأوراق المالية. واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات و المنهج التحليلي الإحصائي في دراسة القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن الإفصاح هو العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على فهم القوائم المالية وانه يشكل ركنا أساسيا في نظرية الإعلام والاتصال المحاسبي، وكذلك أوضحت الدراسة تعدد المستفيدين من التقارير والقوائم المالية وتباين المعلومات والبيانات اللازمة لهم وإن الاعتماد على التقارير والقوائم المالية التقليدية غير كاف في النظام الرأسمالي والاحتكاري، وإن تدعيم الإفصاح في القوائم المالية يتطلب وجود نظام اتصال يتضمن جميع الركائز الأساسية لعملية الإفصاح. والعوامل التي تؤثر على القوائم والتقارير المالية هي المنظمات المهنية،تدخل الدولة،الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية، أن المعابير المحاسبية يتم بناؤها وتطويرها على ثلاث مصادر رئيسية هي النظرية المحاسبية ،والعوامل البيئية،والعرف المحاسبي

أوصت الدراسة القيام بدراسة ميدانية لتقييم مدى توافر المتطلبات الأساسية للمستفيدين بشان بنود العرض والإفصاح وتقييم مدى توافر متطلبات العرض والإفصاح العام فى القوائم المالية المنشورة فى شركات المساهمة السودانية وان يتم تعديل المعيار المحاسبي السوداني رقم (1)الإفصاح عن السياسات المحاسبية حتى يضمن شرح الأهداف والمفاهيم المحاسبية للبيئة السودانية بصورة واضحة ووضع واصدار المعايير المحاسبية والزام شركات المساهمة السودانية بتطبيق المعايير والعمل على تطوير القوائم والتقارير المالية.

2. دراسة فؤاد توفيق ياسين، 2000، (دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في تحديد الوعاء الضريبي في الشركات متعددة الجنسية في ظل قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 14 السنة 1995)(1)

تناولت الدراسة التعرف بالشركات المتعددة الجنسية واهم المشاكل المحاسبية التي تواجهها نتيجة التباين

 $^{^{(1)}}$ عبد الله احمد طه حسين، اثر الافصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الاوراق المالية ، (امدر مان : جامعة امدر مان الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1998م).

⁽¹⁾ فؤاد توفيق يلسين، دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في تحديد الوعاء الضريبي في الشركات متعدة الجنسية في ظل قانون ضريبة الدخل الاردني رقم 14 لسنة 1985م (امدرمان: جامعة امدرمان الاسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2000م)

والاختلاف فنتطبيق معايير المحاسبة الدولية وتطرقت الدراسة الى أسس توحيد القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية ودور معايير المحاسبة الدولية في تحديد الربح المحاسبي لهذه الشركات.

تعرضت الدراسة للمشاكل التي تتتج من عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسية وإن الاختلاف والتباين في الممارسات المحاسبية ومستويات الإفصاح والقياس في البيانات المالية للشركات متعددة الجنسية يؤدي إلى تباين في نتائج المركز المالي والأداء لتلك الشركات المتعددة الجنسية.

واستخدمت الدراسة منهج مختلط يجمع بين المنهج الاستنباطي والاستقرائي لاختبار الفرضيات. وتوصلت إلى عده نتائج أهمها رغم إصدار القوانين التي تطالب بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في الأردن إلا ان نسبه الإفصاح في الشركات المساهمة العامة متدنية جدا.

وأوصت الدراسة بأن يصدر من الجمعيات والسلطات المحلية تعليمات تلزم الشركات متعددة الجنسية بمسك حساباتها وفق قواعد المحاسبة المتعارف عليها عالميا والمعتمدة داخل الأردن.

3.دراسة على محمود عبد الرحيم ، غالب نصر مصطفى، 2000، (المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات المساهمة الكويتية) (2)

تتاولت الدراسة مدى اتفاق السياسات المطبقة في الشركات المساهمة الكويتية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية واكتشاف المشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيقها، ومعرفة مدى ملائمة تطبيق هذه المعايير المحاسبة الدولية في الشركات المساهمة الكويتية. وتمثلت مشكلة الدراسة في تعدد المعالجات المحاسبية والمعايير الخاصة بالقياس والتقويم والإفصاح عن الاستثمارات، وعدم التوحيد والتسيق في تطبيق الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي لاختبار الفرضيات.ومن اهم نتائج الدراسة ملاءمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في الشركات الكويتية في مجال المحاسبة عن الاستثمارات مع الاختلاف في بعض الممارسات التي لاتتفق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، علاوة على ذلك فان بعض الشركات خالفت المعايير الدولية عند تحديد الربح او الخسارة الناتجة من عملية بيع الاستثمارات ومعالجة الزيادة او النقص عند استخدام طريقة إعادة التقدير عند تقييم الاستثمارات بفرض إعداد القوائم المالية.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية ،والالتزام بتطبيقها لخلق نوع من التجانس في إعداد وعرض القوائم المالية ، وإعداد وتنفيذ دورات تدريبية لتنمية مهارات المحاسبين العاملين في هذه الشركات ومعاقبة الشركات التي لا تلتزم تطبيق تلك المعايير المحاسبية الدولية من قبل الجهات الحكومية والجمعيات المهنية المحلية

4. دراسة مصطفى نجم البشاري على ،2002 (مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية)(1)

(1) مصطفى نجم البشارى ، مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للاوراق المالية ، (امدرمان :جامعة امدرمان الإسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،2002م).

١

⁽²⁾ على محمود عبد الرحيم, غالب نصر مصطفى، المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات المساهمة الكويتية ،(الكويت:جامعة الكويت, دراسة ميدانية منشورة في مجلة المحاسبون، العدد 16، 2000م)

تناولت الدراسة دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية وكذلك أهمية الالتزام بتطبيق تلك المعايير وخاصة المعايير التي تتعلق بأسواق المال والإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات الاستثمار.

وتعرضت الدراسة إلى مشكلة نقص المعلومات المتوفرة بالنسبة للمستثمر في الدول النامية و عدم تفعيل معايير المحاسبة والمراجعة المعمول بها داخل السودان بالإضافة إلى محدودية البيانات والمعلومات المحاسبية حيث إن هذه المعلومات المحاسبية لا يتوفر فيها المقومات الملائمة التي توفر احتياجات المستفيدين في السوق و تعدد الطرق التي يتم بها عرض التقارير والقوائم المالية.

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي لاختبار الفرضيات.وكانت أهم نتائجها ضرورة شمول التقارير والقوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن المركز المالي للشركات التي تتداول أسهمها بالسوق، وان تتصف المعلومات التي تتتج من تطبيق المعابير المحاسبية بخصائص الملائمة والموثوقية والثبات، وان معابير المحاسبة والمراجعة الدولية تلعب دورا مهما وفاعلا في تتشيط كفاءة سوق الأوراق المالية، وان هنالك التزام غير كاف بمعابير المحاسبة المعتمدة والمطبقة من قبل شركات المساهمة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

إما اهم توصيات الدراسة هى ضرورة تطوير معايير المحاسبة والمراجعة السودانية لتواكب المستجدات والتطورات المماثلة وضرورة العمل على الاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية وتدريب أصحاب المهنة المراجعين والمحاسبين القانونيين وربطهم بالمستجدات التي تطرأ في مجال معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وضرورة إلزام الشركات المسجلة بالسوق بتقديم تقارير وقوائم مالية تتوفر فيها معلومات تتصف بالملائمة والموثوقية وضرورة إلزام الشركات المسجلة بالسوق باستخدام معايير محاسبية موحدة.

دراسة عثمان عبده حسن ،2002، (الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية)⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإفصاح العام مع بيان متطلباته وأهميته لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الرشيدة ومعرفة مدى التزام الشركات المساهمة بتطبيق مبدأ الإفصاح العام.وتمثلت مشكلة الدراسة في أن نتيجة للتعقيد الذي أصاب بيئة المحاسبة وعمليات الاتدماج في الشركات جعلت الحاجة لمزيد من الإفصاح للبيانات والمعلومات في التقارير والقوائم المالية لمساعدة المستخدمين من اتضاذ القرارات الرشيدة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات وتوصلت الى مجموعة من النتائج منها أهمية الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة في ضبط التقارير المالية ولخراجها بصورة تجعلها مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، وإن القوائم المالية هي أهم وسائل التقرير المالي وتطبيق معيار الإفصاح في التقارير المالية يساعد مستخدمي القوائم في اتخاذ قرارات مالية صائبة. واوصت الدراسة بضرورة الالتزام الكامل بتطبيق معايير المحاسبة من قبل معدي القوائم المالية وخاصة معيار الإفصاح لارتباطه بالقرارات المالية.

6. دراسة ماجد على احمد ناصر، 2002، (مدى التزام الشركات المساهمة العامة بمعيار الإفصاح وأثره على القوائم والتقارير المالية)⁽¹⁾

ı

⁽²⁾ عثمان عبده حسن ، الافصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002).

تتاولت الدراسة مفهوم الإفصاح في المحاسبة من خلال المقومات الأساسية والتعرف على البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية ومعرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية العرض الصحيح للقوائم المالية ومعرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)عرض القوائم المالية وما هو الإفصاح الملائم والكافي في هذه القوائم المالية الذي يتناسب مع احتياجات المستفيدين.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي لاختبار الفرضيات حيث توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها إن شركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية كما جاء فى المعيار بنسبة عالية.

وتوصى الدراسة بان على الشركات المساهمة العامة الصناعية تحسين مستوى الإفصاح عن راس المال والالتزام بقواعد الإفصاح كما جاء في نص المعيار.

7. دراسة مهدى عبد الله حسن إبراهيم، 2002، (إطار علمي لمعايير المحاسبة في التنظيمات التي لا تنتمي لقطاع الأعمال)⁽²⁾

تتاولت الدراسة تسليط الضوء على نقاط الاتفاق والاختلاف بين المنشات التجارية والتنظيمات غير التجارية في فيما يتعلق بتطبيق المبادي والمعايير المحاسبية واثر ذلك على بناء الإطار الفكري لنظرية المحاسبة في التنظيمات التي لا تتتمي لقطاع الأعمال.

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود اختلاف في طبيعة الأنشطة بين المنشات التجارية والمنشات التي لا تتتمي لقطاع الأعمال وهذا الاختلاف يقود الى اختلاف مماثل في القواعد والأسس والمعايير المحاسبية، وان مسميات وأنواع التنظيمات التي لا تنتمي لقطاع الأعمال تتعد حسب الأهداف وطبيعة النشاط ومصادر التمويل لكل تنظيم او منشاة. ان الاختلاف والتباين في الأهداف التي ترمى اليها النتظيمات التي لا تنتمي لقطاع الأعمال يقود هذه النتظيمات بتنفيذ برامج اجتماعية في شكل خدمات يصعب قياسها والتعبير عنها كميا

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي للاختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة الى نتائج منها التنظيمات التتمي لقطاع الأعمال تنقسم الى الوحدات الحكومية التنظيمات الاجتماعية والتطوعية، وتتميز بخصائص تجعلها تختلف عن غيرها من المنشات التجارية فيما يتعلق بالأهداف والتطبيق المحاسبي وإعداد القوائم والتقارير المالية.

اهم توصيات الدراسة ان يهتم المحاسبون بالتمييز الدقيق بين المنشات التجارية والتنظيمات التي لا تتمي لقطاع الأعمال في مجال النظرية والتطبيق،ومراعاة الدقة في إتباع الأسس والمعايير المحاسبية في الوحدات الاستثمارية داخل المنشاة وتحليل الخدمات التي تنتجها التنظيمات التي لا تنتمي لقطاع الأعمال لأجل الوصول

صبحتير مسوره ، 2002م). (2) مهدى عبد الله حسن ابراهيم ، إ**طار علمي لمعايير المحاسبة في التنظيمات التي لا تنتمي لقطاع الاعمال،** (امدرمان :جامعة امدرمان الإسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2002م).

1

⁽¹⁾ ماجد على احمد ناصر ، مدى التزام الشركات المساهمة العامة بمعيار الافصاح واثره على القوائم والتقارير المالية ، (الخرطوم : جامعة جوبا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002م).

للأسلوب الامثل لتعبير عنها كميا ، وإيجاد وسائل للقياس المحا سبى للخدمات الاجتماعية لتمكين المحاسبين من الإفصاح عنها بالقوائم المالية

8.دراسة صلاح على احمد محمد، 2002، (المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال)(1)

تتاولت الدراسة أهمية المعلومات المحاسبية المؤثرة على مفاضلة المستثمرين للبدائل الاستثمارية في الأوراق المالية ،وفحص العلاقة بين مخاطر الاستثمار السوقية والمخاطر المرتبطة بالمعلومات المحاسبية ومدى تأثير ذلك على القرار الاستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية ،وتحليل المخاطر المنتظمة بغرض ترشيد قرارات الاستثمار من خلال تقدير عائد ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية والمخاطر التي يتعرض لها السوق بصورة كاملة.

تطرقت الدراسة لمشكلة عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وان المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية لا تعبر بصورة أفضل عن عدالة أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية ، ومستوى المعلومات المحاسبية المنشورة لا يرقى الى المستوى المتعارف عليه للإفصاح الكافي والملائم.

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمدخل الواقعي لاختبار الفرضيات، وكانت اهم نتائج الدراسة ارتباط جودة المعلومات المحاسبية بمدى ملاءمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، وتعتبر المعايير المحاسبية ذات أهمية كبير لمتخذي القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك من خلال دورها في إعداد القوائم المالية ويلعب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية دورا هاما لمتخذي القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية ويعتبر السودان من الدول غير الملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة المتعارف عليها عند إعداد وعرض القوائم المالية مما ينتج عنه معلومات غير كافية لمتخذي القرارات الاستثمارية، وان تطبيق معايير المحاسبة الدولية يقلل من التباين والاختلاف بالنسبة للممارسات المطبقة بين الدول المختلفة.واهم توصيات الدراسة هي إلزام الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق معايير المحاسبة التي تتلاءم مع طبيعة واحتياجات متخذي القرار والتركيز على تطبيق مفهوم التدفقات النقدية في القوائم المالية ،ولابد من إظهار المعلومات المحاسبية ذات الأثر الكبير بشكل واضح ومحدد في القوائم المالية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

9. دراسة المعز صديق عبد الله، 2003م (مدى التزام شركات التعدين في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية بالفروض المحاسبية والمبادئ المقبولة والمتعارف عليها)(1)

١

⁽۱) المعز صديق عبد الله ، مدى التزام شركات التعدين في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية بالفروض المحاسبية والمبادئ المقبولة والمتعارف عليها ، (الخرطوم : جامعة السودان العلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ،2003م).

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية القوائم المالية وعلى البنود التي تشملها والجهات التي يمكن أن تستفيد من هذه القوائم المالية بالإضافة إلى زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية للمعلومات التي تشملها كما هدفت إلى إيضاح بعض المعلومات التي تمكن المستخدمين من الاسترشاد بها لاتخاذ القرارات.

وتكمن مشكلة الدراسة في عدم مراعاة بعض المؤسسات للمبادئ والافتراضات الأساسية التي يجب إتباعها عند إعداد القوائم والتقارير المالية وعدم مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى عدم تقيد بعض المؤسسات بإصدار المجموعة الكاملة المكونة للقوائم المالية.

استخدمت الدراسة الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي في إطار جمع البيانات والمعلومات وتحليلها واختبار الفرضيات. وأهم نتائج الدراسة هي أن يتم إعداد القوائم المالية وفق للمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها، والقوائم المالية تعتبر مفيدة لعدة جهات داخلية وخارجية على حد سواء.

توصى الدراسة الشركات الالتزام بإصدار المجموعة الكاملة للقوائم المالية المكونة من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والإيضاحات الخاصة بها بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية عن الفترة التي تشملها القوائم المالية وتقديم حساب تشغيل في حالة المنشآت الصناعية أو الإنتاجية وعلى شركة ارياب للتعدين إعداد حساب تشغيل منفصل يوضح تكلفة الانتاج بصورة مفصلة وتضمين ذلك الحساب من ضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية المقدمة للمراجعة ومن ثم المساهمين.

10.دراسة صالح محمد السيد، 2004، (الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق حراسة تحليلية على الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في السوق الأول)⁽²⁾

تناولت الدراسة التعرف على مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) المعدل عام 1997 وتحديد مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح وتحديد ما إذا تم الإفصاح عن كافة المعلومات المادية والضرورية لجعل البيانات المالية واضحة ومفهومة لتحقيق أهداف وأغراض مستخدميها ولظهار القوائم المالية المنشورة لتتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية وبيان مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة في السوق الأول بمتطلبات الإفصاح النصف سنوية وفقاً للبنود هيئة الأوراق المالية.وطرحت مشكلة الدراسة على شكل أسئلة منها:هل تختلف الشركات الصناعية الأردنية المساهمة في السوق الأول في درجة التزامها بمتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير هيئة الأوراق المالية ؟ هل توجد علاقة بين العائد على الاستثمار ودرجة التزام الشركات الصناعية المساهمة في السوق الأول بمتطلبات الإفصاح وفق لمعايير المحاسبة الدولية وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية؟ هل توجد علاقة بين مجموع الالتزامات ودرجة التزام الشركات الصناعية المساهمة في السوق الأول بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.

i

⁽²⁾ صالح محمد السيد ، الافصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق ، (الخرطوم : جامعة السودان والعلوم التكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2004م).

استخدمت الدراسة الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي لاختبار الفرضيات. وتوصلت إلى عدة نتائج منها هناك التزام وتشابه في متطلبات الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية وهنالك نسبة التزام عالية بالنسبة للإفصاح عن بنود الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدية في الشركات الأردنية.

أوصت الدراسة بتشجيع الشركات على الإفصاح الاختياري بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح الإجباري وضرورة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والتلوث، والتشديد على إلزام الشركات بالإفصاح وفقا لمتطلبات هيئة الأوراق المالية ومعايير المحاسبة الدولية واتخاذ العقوبات الملائمة للشركات غير الملتزمة.

11.دراسة فائزة محمد أحمد آدم، 2004م، (مشاكل الإفصاح في القوائم المالية الموحدة) $^{(1)}$

تتاولت الدراسة أهمية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية والتعرف على المشاكل التي تعانى منها القوائم المالية الموحدة وأثر ذلك على مستخدمي القوائم المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى التزام الشركات القابضة بالإفصاح الكامل عن جميع الأحداث التي تحدث في الشركات التابعة.

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي لاختبار الفرضيات. وأهم نتائج الدراسة تمثلت في عدم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية الموحدة ينتج عنه قوائم مالية مضللة، والإفصاح في القوائم الموحدة ذا أهمية قصوى ويساعد على معرفة المركز المالي، وتباين طرق المحاسبة عن الاندماج يؤدي إلى تباين واختلاف المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة.

وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية الموحدة، وضرورة الإفصاح الكافي في القوائم المالية قبل الاندماج، وإجراء التسويات المحاسبية اللازمة قبل إعداد القوائم المالية

12.دراسة على نور الدائم، 2004م (إعداد القوائم المالية في المؤسسات الخدمية على ضوء معايير المحاسبة المتعارف عليها)⁽²⁾.

تتاولت الدراسة شرح أهمية المفاهيم والقواعد والسياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية وتوضيح المصطلحات المحاسبية الخاصة بهذه القوائم وتطرقت إلى مراحل تحضير الحسابات الختامية وتعرضت الدراسة للمشاكل التي يمكن أن تتجم في حالة عدم تطبيق المفاهيم والمعايير المحاسبية في إعداد القوائم المالية والمتمثلة في عدم اعتمادية المعلومات والتضليل وعدم الشفافية والتي بدورها تؤدي إلى تدهور وانهيار المنشأة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي لاختيار الفرضيات وتمثلت أهم نتائج الدراسة في ان الالتزام بتطبيق المفاهيم والقواعد والسياسات والمعايير المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية يودي الى إنتاج معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق المفاهيم والقواعد والسياسات المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية.

(2) على نور الدائم على ، اعداد القوائم المالية في المؤسسات الخدمية على ضوء معايير المحاسبة المتعارف عليها ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).

⁽¹⁾ فايزة محمد احمد آدم ، مشاكل الافصاح في القوائم المالية الموحدة (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،

ويرى الباحث ان الدراسات السابقة التي تم تناولها تنقسم من حيث المضمون الى قسمين، القسم الأول يتعلق بدراسات تطرقت الى إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية فى الدول التي لا توجد بها معايير محاسبية محلية والجانب الذي يهمنا فى ذلك معرفة إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية واثر التطبيق لتلك المعايير فى البيئة المحلية.

اما القسم الثاني فيتعلق بالدراسات التى تطرقت الى موضوع معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية ومعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فى القوائم المالية، وتلك الدراسات لها علاقة مباشرة بالدراسة لان موضوع دراستنا هو اثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية الذي يحتوى على المعيار الأول الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعيار الخامس المعلومات التى يجب الإفصاح عنها فى القوائم المالية والمعيار الثالث عشر عرض الموجودات والالتزامات المتداولة وهي ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة . واعتبر الباحث ان هذه الدراسات هي اللبنة الأساسية في استكمال بحثه.

و	المقدمة
و	مشكلة الدراسة
ز	اهمية الدراسة
ز	أهداف الدراسة
ز	فرضيات الدراسة
ز	منهجية الدراسة
ز	حدود الدراسة
ح	خطة الدراسة
ح	النتائج والتوصيات